مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الوثيقة: GB.294/ESP/2

الدورة: 294

جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005

لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية

ESP

البند الثاني من جدول الأعمال

تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة

أولاً - المقدمة والنطاق

١. لم يعد في الإمكان التصدي للنمو الاقتصادي واستحداث العمالة والحد من الفقر دون أخذ الشواغل البيئية بعين الاعتبار. ويتضح بشكل متزايد أن التدهور البيئي يرتبط بكل من الفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. وترتبط هذه الأنماط بدورها باستدامة العمالة القائمة والمستقبلية ونوعيتها. ولا يمكن إحراز الهدف المحوري لبرنامج العمالة العالمي المتمثل في تعزيز حجم العمالة ونوعيتها بشكل مستدام إلا من خلال إدماج احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

٢. وتستند التنمية المستدامة[1] إلى علاقة متبادلة التعزيز ما بين النمو الاقتصادي والحماية البيئية واستحداث العمالة. فالتنمية المستدامة تشمل - من منظور عالم العمل - حجم العمالة ونوعية بيئة العمل، وتحوي جوانب كصياغة سياسة العمالة وظروف العمل المأمونة والحماية الاجتماعية وعلاقات العمل السليمة واستراتيجيات تنمية الموارد البشرية. ويستخدم مفهوم سبل العيش المستدامة من قبل البعض كتعبير بديل للعمالة والعمل المستدامين في الاقتصادات المنظمة وغير المنظمة، مع الإشارة إلى قدرة الشخص على الحفاظ على قدراته ومصادر قوته وتعزيزها في الحاضر والمستقبل، دون الإضرار بالموارد الطبيعية[2].

٣. وقد وضع برنامج العمالة العالمي في إطار بيئة سياسية دولية ميزها عدد من المؤتمرات والوقائع الدولية الرئيسية. ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة من طرفها منظمة العمل الدولية - خلال استعراضها الخمسي لقمة التنمية الاجتماعية - إلى "إستراتيجية دولية متماسكة ومنسقة بشأن العمالة"[3]. وبعد ذلك مباشرة، اعتمد الاجتماع الأوسع في تاريخ البشرية لرؤساء الدول والحكومات إعلان الألفية الذي اشتمل على سلسلة من الالتزامات المترابطة بشأن أمور من بينها القضاء على الفقر والعمل اللائق والمنتج للشباب والاستدامة

[1] وضع التعريف المستخدم بشكل عام للتنمية المستدامة من قبل لجنة برونتلاند في عام ١٩٨٧، وهو يشير إلى "تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون تعريض قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة بها للخطر".

[2] برنامج سبل العيش، إدارة التنمية الدولية، لندن.

[3] أنظر الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، الجمعية العامة، *الوثائق الرسمية*، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون، الملحق رقم ٣ (A/S-24/8/Rev.1)، الفصل الثالث، الجزء ثالثاً، الفقرة ٣٦ والتي تقر "بضرورة وضع استراتيجية دولية متماسكة ومنسقة في مجال التوظيف بغرض توفير المزيد من الفرص للناس للحصول على مصدر رزق مستدام والوصول إلى الفرص الوظيفية، وفي هذا الإطار تأييد قيام منظمة العمل الدولية بعقد منتدى عالمي للتوظيف في عام ٢٠٠١".

البيئية. وقد أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بعد ستة أشهر من قمة الألفية الأسس الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة المتبادلة للتنمية المستدامة.

٤. وقد تعزز الفهم الشامل للتنمية المستدامة بصورة متزايدة. وتعكس أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد عام ٢٠٠٢ وخطة تنفيذه الإقرار الدولي بالدعائم الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تقوم عليها السياسات. وقد أقر المدير العام في مؤتمر القمة هذا بتحدي أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة والمتغيرة وحدد ذلك على أنه "فرصة كبيرة للاختراقات التكنولوجية والاستثمار وتنمية المهارات والمساواة بين الجنسين والعمل اللائق، وباختصار النمو المستدام"[4]. ويؤيد تقرير "*عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع*" للجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة مواصلة الأهداف البيئية كجزء من البعد الاجتماعي للعولمة (اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، ٢٠٠٤).

٥. وقد أدت البيئة السياسية الدولية هذه، بالإضافة إلى الشواغل والرؤية الخاصة بالهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية فيما يتصل باستدامة العمل اللائق، أدت جميعها إلى صياغة التنمية المستدامة كواحد من العناصر الأساسية العشرة لبرنامج العمالة العالمي. وتتمثل إحدى الرسائل الأساسية لهذه الورقة في أن القضايا العمالية والقضايا البيئية مرتبطة ببعضها بعضاً، وأن اتخاذ القرار في أي من هذين الميدانين يستفيد من الرؤية الشمولية. ويمكن أن يسهم نهج الحوار الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية، وهو موضوع يتناوله برنامج العمالة العالمي في جميع أجزائه، إسهاماً كبيراً في إثراء هذا النقاش من خلال الجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وإتاحة منظور أكثر شمولية للفرص والتنازلات المشمولة في ذلك. وتسعى هذه الورقة لتسليط الضوء على المواطن التي تتضح فيها العلاقة بين العمالة والتنمية المستدامة على نحو خاص، وتقدم أمثلة عن عدد من مبادرات منظمة العمل الدولية الفعلية في هذا المضمار. ومن ثم تقترح هذه الورقة بعض الطرق الممكنة لزيادة التركيز وتعزيز التعاضد القائم بين مسارات العمل الموجودة، وكذلك دراسة بعض الطرق الجديدة الكفيلة بالسير قدماً بكفاءات المنظمة في هذا الميدان مستقبلاً[5].

ثانياً - أبعاد التنمية المستدامة على العمالة

٦. ويقودنا هذا النقاش إلى دراسة الظروف التي يسود فيها التعزيز المتبادل ما بين استحداث العمالة والتنمية المستدامة، وكذلك الظروف التي تمثل فيها هذه العلاقة تضارباً، بغية تحديد الكيفية التي يمكن أن يلعب بها المكتب دوراً في دعم التآلف بين التنمية المستدامة والعمل اللائق.

٧. وقد تنظر البلدان إلى العلاقة بين نمو العمالة والتنمية المستدامة بطرق مختلفة. فكثيراً ما تستطيع اقتصادات السوق القائمة كسب اتفاق واسع في الآراء العامة فيما يتصل بحماية الموارد الطبيعية النزرة وتعتمد على الامتثال للآليات التنظيمية المعقدة، بينما قد تكون الاحتمالات مختلفة بالنسبة للاقتصادات الناشئة التي تشهد معدلات من النمو الاقتصادي السريع والكثيف الموارد، أو بالنسبة لمجموعة أخرى من البلدان التي منيت بالفقر على نطاق واسع وبمعدلات نمو متدنية، وتتعرض مع ذلك لتحديات كبيرة تتعلق بالبيئة والعمالة لا بد من معالجتها.

٨. ولا بد من أن يكون الجيل القادم للصناعات والوظائف مستداماً من الناحية البيئية. فهذا يقدم للعالم فرص استثمار وابتكار يمكن أن تولد فرص عمل جديدة وتحقق الهدف المتمثل في تخفيف ضغط النشاط الاقتصادي المربح على الموارد الطبيعية. فعلى وجه المثال، تنمو بعض القطاعات الاقتصادية بفضل مصادر طاقة جديدة أو قابلة للتجديد ومعدات ومواد مدخرة للطاقة، كما هو الحال في صناعة البناء أو في جمع وتكرير الكميات المتزايدة من النفايات المنزلية والصناعية.

٩. وتعتمد المناطق الريفية بشكل خاص على البيئة إذ إن الدخول تعتمد على الموارد الطبيعية بشكل مباشر (المزارعون والرعاة وصيادو الأسماك والعاملون في الحراج إلخ.). وتعتمد أفريقيا بشكل خاص اعتماداً

[4] البيان الذي قدمه السيد خوان سومافيا، المدير العام لمكتب العمل الدولي، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورج، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٢).

[5] وبهذه الطريقة تأخذ الورقة في اعتبارها مصادقة الاجتماع الاستشاري الثلاثي على المواضيع ذات الأولوية للإجراءات المستقبلية لمنظمة العمل الدولية فيما يتصل بالتنمية المستدامة (انظر الوثيقة: GB.283/ESP/4، آذار/ مارس ٢٠٠٢).

واسعاً على مواردها الطبيعية الغنية ونظمها الإيكولوجية، حيث تكون للفيضانات والجفاف، وكلاهما ناشيء عن أنماط الطقس المتقلبة المتأتية عن التغير المناخي، آثار دراماتيكية على معدلات النمو الاقتصادي المتدنية أصلاً والمستويات المرتفعة للبطالة. ففي موزامبيق مثلاً، انحدرت الفيضانات المدمرة التي حدثت عام ٢٠٠٠ بالنمو الاقتصادي السنوي من ٨ في المائة إلى ٢ في المائة خلال سنة واحدة[٦].

١٠. وللتنمية المستدامة - إذا ما نظر إليها بمنظور عالم العمل - بعدان رئيسيان هما: حجم العمالة ونوعيتها.

إمكانيات التنمية المستدامة لاستحداث الوظائف

١١. يمكن أن تشجع السياسات الاقتصادية الكلية، وكذلك سياسات التنمية القطاعية، بروز مبادرات اقتصادية جديدة تتمشى مع التنمية المستدامة عن طريق الحوافز التي تعزز أنماطاً أكثر استدامة من الاستهلاك والإنتاج على الصعيد الوطني. ويمكن أن يسهم تشجيع القطاعات الجديدة غير الملوثة، ولا سيما خدمات وإنتاج المنتجات الملائمة للبيئة، في تحويل توجه الأنشطة الاقتصادية باتجاه استحداث الوظائف في القطاعات المستدامة بيئياً. وقد عكست دراسة قامت بها اللجنة الأوروبية عام ١٩٩٨ عن استحداث الوظائف الخضراء في المملكة المتحدة[٧]، مثلاً فرص عمل جديدة في مجالات كالطاقة المتجددة والتكرير والزراعة العضوية.

١٢. وتكون مثل هذه المبادرات واعدة بشكل أكبر في مجالات يكون فيها الشركاء الاجتماعيون فعالين وداعمين للسلوك المستدام، ولا سيما حيث يكون هؤلاء الشركاء راغبين في استثمار الوقت والأموال في تكنولوجيات جديدة ومهارات سليمة بيئياً.

١٣. وبالنسبة للبلدان النامية، قد تكون المشاريع المربحة الجديدة في القطاعات الاقتصادية المستدامة بيئياً أقل شيوعاً. ومع ذلك، فإن البحوث والتنمية في التكنولوجيات الإيكولوجية والسياحة الإيكولوجية وإدارة الموارد الطبيعية والزراعة العضوية وإيجاد الهياكل الأساسية وصيانتها، إنما تقدم كلها فرصاً حقيقية للعمل اللائق. وتزدهر المرافق التي تديرها المجتمعات المحلية والتي تدعم السياحة المستدامة في الكثير من البلدان. ويعني هذا بالنسبة لخمسة وخمسين مجتمعاً محلياً في إكوادور أجريت استقصاءات بشأنها في عام ٢٠٠٣ زيادة كبيرة في عدد الوظائف والدخول على مدى ٤ سنوات[٨]. وقد أنشأت بلدان ككوستاريكا صناعة سياحة ناجحة تتمتع بسمعة جيدة من حيث مراعاة التنمية المستدامة. ويمكن أن تقدم تنمية الهيكل الأساسي كثيف العمالة - بالنسبة للبلدان من جميع المستويات التنموية - وسيلة مجدية اقتصادياً لاستحداث الوظائف من شأنها حماية البيئة وإصلاحها. وقد نجحت البرازيل في وقت مبكر يعود إلى السبعينات في وضع برنامج كبير لإحلال الزيت بإيثانول قصب السكر[٩]. وشرعت مؤخراً في برنامج للديزل الحيوي يبشر بالتوسع على نطاق كبير. ويمثل الإيثانول حالياً، والذي يستخرج من قصب السكر الذي يزرع على ١,٨ مليون هكتار، أكثر من ٣٥ في المائة من وقود سيارات القطر. ويمكن أن تكون لهذه الإمكانيات المتمثلة في الانتقال من مصادر الطاقة غير المتجددة إلى أنواع الوقود المتجددة بالاستناد إلى الإنتاج الزراعي كثيف العمالة نتائج إيجابية كبيرة على العمالة، ولا سيما في المناطق الريفية، مع ضمان سلوك مسار التنمية المستدامة[١٠].

[6] *مصلحتنا المشتركة*، تقرير اللجنة المعنية بأفريقيا ٢٠٠٥.

[7] *استحداث الوظائف الخضراء في المملكة المتحدة*، تقرير وطني مقدم كجزء من "حملة التوعية لاستحداث الوظائف الخضراء في الاتحاد الأوروبي". وهي مدعومة من قبل اللجنة الأوروبية DGX1، الوحدة A2، رقم المشروع 306/68/24.4.96.

[8] ورقة عمل - البرنامج المركزي الدولي بشأن تعزيز العمالة من خلال تنمية المنشآت الصغيرة (تصدر في عام ٢٠٠٥)، كارلوس مالدونادو.

[9] بناءً لما تذكره صحيفة "الإيكونومست" في ١٤ أيار/ مايو، ٢٠٠٥، كانت تكاليف إنتاج الإيثانول في البرازيل تبلغ ٢٠ سنتاً من اليورو للتر الواحد مقارنة بـ ٣٠ سنتاً في الولايات المتحدة و٥٠ سنتاً في الاتحاد الأوربي.

[10] أ. سكس، الوقود الحيوي يصبح متطوراً ومقبولاً، محاضرة رئيسية في الحلقة الدراسية "تقييم خيار الوقود الحيوي"، المقر الرئيسي لوكالة الطاقة الدولية، باريس، ٢٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٥. انظر كذلك *استراتيجيات الانتقال باتجاه القرن الحادي والعشرين*، مع مقدمة كتبها موريس ف. سترونج، (ديلهي: مطبوعات أنترست لنظم البحوث والمعلومات لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، ١٩٩٣).

١٤. وعلى كل حال، توجد علاقات تضارب فعلية حيث قد تكون التنمية الصناعية مواتية لاستحداث العمالة ولكنها مضرة بالبيئة. فقد تكون للسياسات الاقتصادية والمالية الرامية إلى التصنيع آثار سلبية - على المدى القصير - على الموارد المتوفرة للنمو المستدام والعمالة طويلة الأمد، ما لم تؤخذ الشواغل البيئية بعين الاعتبار. وقد يستلزم الأمر بذل جهود خاصة للقطاعات التي تخضع لضغط المنافسة والتي ليست لديها موارد للاضطلاع باستثمارات يمكن أن تكون أكثر استدامة، أو حيث تكون هناك مقاومة ضد أطر السياسات أو الأطر التنظيمية. وعلى نفس الغرار، قد يكون من الصعب للغاية تشجيع التغيير في المواقع التي تعتمد فيها مصادر الدخل والبقاء، لا سيما في القطاع غير المنظم، على الحفاظ على ممارسات غير مستدامة بيئياً، وقد يستدعي ذلك دعماً تقنياً وبناء قدرات فعالين.

١٥. إنه لا بد من تفهم أفضل لما للأنماط التجارية الناشئة والمعايير البيئية الدولية المتغيرة من آثار على العمالة. فعلى وجه المثال، إلى أي مدى تؤثر المعايير البيئية المختلفة على قرارات الاستثمار وأنماط استحداث العمالة؟ وينص سؤال آخر على ما إذا كانت المواصفات البيئية التي قد لا تكون في المنال بالنسبة لبعض البلدان النامية لا تعيق الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية. وتطرح مثل هذه القضايا مقتضيات هامة بالنسبة لأسواق العمل في كل من البلدان المصدرة والمستوردة.

١٦. ويبقى الفقر بالنسبة للكثير من البلدان هو القوة المحركة الكامنة وراء التدهور البيئي. ولا يتمتع الأفراد الذين يعيشون على الهامش في الكثير من الأحيان إلا بالقليل من الفرص إذ ليس أمامهم من خيار سوى استغلال الموارد الموجودة. ويشكل التنظيم الشعبي والإدارة المستدامة للموارد النزرة في مثل هذه الحالات مواطن رئيسية يمكن أن تقدم فيها منظمة العمل الدولية الدعم. وحتى في البلدان التي يوجد فيها نمو اقتصادي معقول وانحدار في معدلات الفقر، لن تتحقق الاستدامة البيئية من نفسها بنفسها. ويتمثل التحدي في وضع سياسات عمالة للتخفيف من حدة الفقر من شأنها استيعاب أعداد كبيرة من العمال، ولا سيما في المناطق المحدودة الموارد والمستدامة بيئياً.

نوعية العمل والتنمية المستدامة

١٧. تتمتع نوعية العمالة بأهمية مماثلة. وتبرز ولاية منظمة العمل الدولية بشكل واضح في خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التي تسلط الضوء على مساهمة منظمة العمل الدولية في التنمية المستدامة لكونها تعزيزاً للحقوق الأساسية في العمل والصحة والسلامة في مكان العمل والتصدي للإيدز وفيروسه في مكان العمل. وعلى نفس الغرار، يشتمل إعلان جوهانسبرغ على بيان "زيادة فرص العمل المولدة للدخل والتي تأخذ في اعتبارها إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل"[11]. ويشكل الحوار الاجتماعي أداة أساسية لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات التي توازن بين الدعامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية وعلى مستوى المنشأة.

١٨. فتنظيم العاملين وإسماع صوتهم، ولا سيما العاملون في الاقتصاد غير المنظم، هو طريقة أخرى لتعزيز التنسيق في هذا المضمار وتحسينه. وتتمتع منظمة العمل الدولية بفائدة مقارنة في التصدي لهذه المسائل عن طريق الحوار الاجتماعي. كما يمكن لها أن تلعب دوراً كبيراً في تقديم النصح للهيئات المكونة لها بشأن المنهجيات الخاصة بإجراء تقييم لآثار مشاريع وخطط الاستثمار على العمالة، والتي من شأنها أن توفر بعداً جديداً للتقييمات المعهودة للأثر البيئي التي تستخدم عادة في الوقت الحالي في مشاريع الاستثمار.

١٩. كما تستحق المجموعات الضعيفة والمجموعات التي تعاني من التمييز أيضاً عناية خاصة في هذا المضمار. فالتفاوت القائم بين الجنسين يزيد من هشاشة سبل العيش لدى المرأة أمام التهديدات البيئية والتدهور الإيكولوجي، ولا سيما في البلدان الفقيرة. فلا يوجد لدى المرأة سوى القليل من إمكانيات الوصول إلى الموارد والقليل من إمكانيات التصرف بها واتخاذ القرار. ومع ذلك فإنهن المسؤولات على الأغلب عن الطعام والتغذية والوقود والماء المأمون وإدارة النفايات المنزلية – وهذه الموارد جميعها بالغة الحساسية بالنسبة للتدهور البيئي. وتدل الغلبة المتنامية للأسر الريفية والحضرية التي ترأسها النساء (في ظل غياب الرجل بحثاً عن العمالة في مكان آخر مما يؤدي إلى ازدياد الطلاق والهجر) على أنه يتعين على النساء تحمل المزيد من المسؤوليات لضمان موارد رزق أطفالهن وغيرهم من المعولين.

[11] *إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة*، الفقرة ٢٨، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

٢٠. إن لمنظمة العمل الدولية دوراً في نشر أفضل الأمثلة العملية التي تبين أن استحداث العمالة المرتبط بالنوعية المحسنة لها ليس موائماً للاستدامة البيئية وحسب، وإنما داعم لها. ويمكن أن تلعب المنظمة دوراً هاماً في اقتراح سياسات العمالة التي تأخذ الأطر التنظيمية للتنمية المستدامة في الحسبان. ويمكن أن تشتمل أنشطة أخرى على دور معزز في إذكاء الوعي بين الهيئات المكونة للمنظمة على الصعيدين الوطني والمحلي وتعزيز القدرات حيثما برزت الحاجة إلى ذلك.

٢١. إن هذه الشواغل المتصلة بحجم العمالة ونوعيتها إنما تؤكد الروابط العميقة القائمة بين التنمية المستدامة وغير ذلك من العناصر الأخرى المكونة لبرنامج العمالة العالمي، كالحماية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنيتين وروح المقاولة والعمالة المنتجة، من أجل تخفيف حدة الفقر، حيث توجد فرص لإدماج مبادئ التنمية المستدامة إدماجاً أكبر في سياسات وبرامج العمالة.

ثالثاً - أعمال منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة

٢٢. وضع عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها ومبادئها التوجيهية التي تتصدى بشكل خاص لنوعية بيئة مكان العمل (أنظر المرفق). وتشتمل هذه الصكوك على:

- اتفاقية بيئة العمل (تلوث الهواء، والضوضاء، والاهتزازات)، ١٩٧٧ (رقم ١٤٨)، والتوصية المصاحبة لها (رقم ١٥٦)؛
- اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (الاتفاقية رقم ١٥٥)؛
- اتفاقية الحرير الصخري (الأسبستوس)، ١٩٨٦ (الاتفاقية رقم ١٦٢)، والتوصية المصاحبة لها (رقم ١٧٢) (١٩٨٦)؛
- اتفاقية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (الاتفاقية رقم ١٧٠)، والتوصية رقم ١٧٧(١٩٩٠)؛
- اتفاقية منع الحوادث الصناعية الكبرى، ١٩٩٣ (رقم ١٧٤)؛
- اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤)؛
- المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن تكسير السفن، والمبادئ التوجيهية المتعلقة، مثلاً، بتكرير الحرير الصخري (الأسبستوس) (٢٠٠٤).

٢٣. وفي عام ١٩٩٠، بحث مؤتمر العمل الدولي تقرير المدير العام "*البيئة وعالم العمل*". ومنذ ذلك الوقت، ومن خلال الزخم الإضافي لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو "قمة الأرض"،ريو دو جنيرو في عام ١٩٩٢، جرى الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة التي تتصدى للتنمية المستدامة، كالبرنامج المشترك بين الإدارات بشأن البيئة، الهادف إلى جعل التنمية المستدامة قضية أكثر حضوراً في جميع مجالات منظمة العمل الدولية.

٢٤. وقد دعمت منظمة العمل الدولية أيضاً أعمال مشروع الألفية الذي أقامه الأمين العام للأمم المتحدة في تموز/ يوليه ٢٠٠٢، [12] مشاركة بشكل خاص في العديد من فرق عمل المشروع. وفضلاً عن ذلك قدمت منظمة العمل الدولية مدخلات جوهرية لأعمال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة – وهي لجنة فنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة – تكفل متابعة مؤتمرات القمة العالمية المتوالية بشأن التنمية المستدامة (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ١٩٩٢؛ قمة الأرض +٥، ١٩٩٧؛ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ٢٠٠٢). وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تصدت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة لمجموعة المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، واستلهمت مداولاتها من أعمال منظمة العمل

[12] كان رئيس مشروع الألفية للأمم المتحدة هو البروفيسور جفري ساكس، المستشار الخاص للأمين العام بشأن الأهداف التنموية للألفية. وقد أصدر المشروع تقريره بعنوان "*الاستثمار في التنمية*" في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

الدولية في مجال عمل الشباب ونظم رفع مستوى الأحياء الفقيرة[١٣]. وقد اشتملت إحدى التوصيات على الطريقة التي يحد بها من درجة فقر المناطق الحضرية من خلال أثر تنمية الهياكل الأساسية المرتكزة على اليد العاملة والخدمات على العمالة، ومن خلال إشراك مجموعات المجتمع المحلي والمنشآت الصغيرة المحلية في أنظمة الإنجاز.

٢٥. وإذ تقترن التنمية المستدامة بالسياسة وأعمال التوعية المذكورة أعلاه، فقد أصبحت أيضاً أولوية متنامية في البرامج في إطار منظمة العمل الدولية. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- *تعزيز قدرات النقابات* في مجال التنمية المستدامة من خلال جهود أخرى من بينها إذكاء وعي العمال بقضايا التنمية المستدامة وإدماج القضايا البيئية في برامجهم التثقيفية وتعزيز جوانب السلامة والصحة المهنيتين في مكان العمل. وقد أسفرت البرامج الأقاليمية المتعددة التي يقوم بها مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال عن مجموعة تثير الإعجاب من دراسات الحالة والتوجيهات والبرامج التدريبية التي يجري الترويج لها من خلال موقع المكتب الخاص بأنشطة العمال على شبكة الويب.[١٤] ومن أكثر الوسائل تأثيراً سلسلة من كتيبات المناقشة بعنوان "النقابات والتنمية المستدامة بيئياً"[١٥]، وكذلك سلسلة توضيحية من دراسات الحالة بشأن الإجراءات النقابية لتعزيز التنمية المستدامة بيئياً. وقد عقدت بين العامين ١٩٩٤ و٢٠٠١، ٦٤ حلقة عملية في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا تدرب فيها أكثر من ٢٦٠٠ عضواً على كيفية وضع السياسات وخطط العمل النقابية في مجتمعاتهم الخاصة بهم وأماكن عملهم وإدراج قضايا التنمية المستدامة كجزء من البرنامج النقابي للتفاوض والمفاوضة الجماعية مع الإدارة. وقد ازدادت أيضاً المشاركة في المنتديات الدولية مع التمثيل الجيد للنقابات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٢، وفي بعض الأحوال بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة[١٦]. وهذا التعاون مستمر. وكمثال على ذلك، دعيت منظمة العمل الدولية من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمشاركة في تنظيم وعقد الجمعية النقابية للعمل والبيئة في عام ٢٠٠٦.

الإطار ١
عمالة الشباب والتنمية المستدامة

يرتبط التزام الألفية "بعمل لائق ومنتج للشباب" ارتباطاً مباشراً بالتنمية المستدامة. فهؤلاء الشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل حالياً يتمتعون بكل الأسباب التي تدعوهم لأن يكونوا مهتمين بنوعية الوظائف التي يقبلونها واستقرارها واستدامتها. وتشكل سياسات التدريب والتثقيف المهني عاملاً رئيسياً في إعداد الشباب لسوق عمل متغير، وهي في نفس الوقت عامل رئيسي لفرص العمالة المستدامة. وتشكل التنمية المستدامة وآفاق العمالة المستقبلية للشباب شاغلين وثيقي الصلة يواجهان الشباب. وقد دعت توصية الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بالفريق الرفيع المستوى التابع لشبكة تشغيل الشباب الحكومات الوطنية لجعل الجيل القادم للشباب "جيل العمل اللائق" الأول. وتنظر هذه التوصيات - بالإضافة إلى ذلك - إلى الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كعوامل مرتبطة ببعضها بعضاً وشواغل مركزية.

المصدر: أنظر تقرير الأمين العام، *تحليل وتقويم شاملان لخطط العمل الوطنية المتعلقة بتشغيل الشباب*، A/60/133، ١٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٥).

- *تحسين إدارة الإنتاجية* للتنمية المستدامة: يمكن الحد من نفايات الطاقة والمواد إلى حد كبير من خلال زيادة قدرات المديرين والعمال على إدارة عملية الإنتاج. ويمكن أن تكون الادخارات في الطاقة والمواد أساسية وحاسمة بالنسبة لاستمرارية المنشأة، إذ أنها كثيراً ما تتشكل من ٨٠ في المائة من مجموع

[13] أنظر: http://www.un.org/esa/sustdev/documents/docs_sdissues_human_settlements.htm.

[14] أنظر: http://www.ilo.org/public/english/dialogue/actrav/genact/envirog.htm.

[15] أنظر: http://www.ilo.org/public/english/dialogue/actrav/enviro/trainmat/trainmat.htm.
ترجمت هذه الكتيبات – بالإضافة إلى الانكليزية – إلى العربية والفرنسية والروسية والأسبانية. كما ترجمت أجزاء منها إلى لغات محلية أخرى كالتغرينا والهندية.

[16] أنظر: http://www.ilo.org/public/english/dialogue/actrav/new/wssd/index.htm.

تكاليف تشغيل منشآت التصنيع مقابل تكاليف اليد العاملة التي تتراوح ما بين ٥ إلى ١٥ في المائة [١٧]. ويمكن الموءمة بين استحداث فرص العمل وتعزيز الإنتاجية والاستدامة البيئية. وقد أجرت منظمة العمل الدولية بحوثاً وأنشأت العديد من برامج بناء القدرات الرامية إلى إجراء تحسينات على الإنتاجية، جنباً إلى جنب مع الوكالات الأخرى كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [١٨]، كما طبقت نهجاً شاملاً لظروف العمل الأفضل والإنتاجية المحسنة عن طريق البرنامج التدريبي لمنظمة العمل الدولية (كيف تحسن مشروعك وبيئة عملك).

الإطار ٢
تعزيز اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)

تمتد جذور الكثير من المبادرات الشعبية في المنشآت الصغيرة في المجتمع المحلي في مجال السياحة إلى المجتمعات الريفية والأصلية التي تواجه ضغوطاً دائمة على مواردها الطبيعية والثقافية. وتجد هذه المجتمعات صعوبات جمة في الاستفادة من الفرص الجديدة التي تقدمها الأسواق الدولية. ويستند برنامج REDTURS (أنظر http://www.redturs.org متوفر بالانكليزية والإسبانية) إلى شبكة المجتمعات المحلية والمؤسسات والمهارات والموارد المكرسة للتشجيع على تطوير السياحة المستدامة والبحث عن التوافق بين أهداف الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية والهوية الثقافية. وهو منهج مدعوم في ١٤٠ مجتمعاً محلياً في ستة بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية، وذلك من خلال تسهيل سبل الوصول إلى معلومات الأعمال والأسواق والتدريب، كما يشجع على الحوار الأكثر فعالية بين الأطراف ذات العلاقة.

وقد كان "البرنامج الأقاليمي لدعم اعتماد المجتمعات الأصلية والقبلية على الذات من خلال التعاونيات وغيرها من منظمات المساعدة الذاتية" يساعد في تعزيز نظم وممارسات المعارف الخاصة بالشعوب الأصلية ضمن إطار اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. ويتم الإقرار بنظم وممارسات معارف الشعوب الأصلية، التي تطورت على مدى الوقت في مسعى دائب للتحقق من استدامة أراضي الآباء، على نطاق أوسع كوسيلة محتملة للتنمية المستدامة.

المصدر: *الخروج من الفقر*، ورقة عمل رقم ٧٤ – البرنامج المركزي الدولي بشأن تعزيز العمالة من خلال تنمية المنشآت الصغيرة، ٢٠٠٥.

- يشمل تعزيز مبادئ العمل ضمن *الميثاق العالمي للأمم المتحدة* الإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. ويرمي هذا الميثاق إلى إيجاد اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولاً من خلال إشراك الشركات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني بشأن المبادئ المتعلقة بالعمل والبيئة وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد. فنهج ترويج الإعلان – الذي يستند إلى المبادئ والحقوق، بما فيها تلك المتعلقة بالتمييز وعمل الأطفال – ييسّر التركيز على قضايا من بينها، مثلاً، المساواة بين الجنسين كوسيلة للتنمية المستدامة، وإلغاء عمل الأطفال كعنصر أساسي آخر فيما يمكن أن يكون مستداماً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وقد شاركت منظمة العمل الدولية، من بين أمور أخرى، في حوار سياسات الميثاق العالمي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ بشأن "المشاريع والتنمية المستدامة" والذي استهل في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في جوهانسبورغ، وكان يخاطب دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة. وتهدف مبادرة النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة الناشئة عن ذلك إلى تيسير وزيادة الاستثمارات والأنشطة التجارية ذات الأثر الإيجابي على التنمية المستدامة وعلى الأهداف الإنمائية للألفية. وتتماشى مبادرة النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة إلى حدٍ كبير مع أحكام الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المبادئ المتعلقة بالمنشآت المتعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية.

- *استراتيجيات العمالة وتنمية المنشآت* التي تتصدى للأنماط المستدامة من الإنتاج والاستهلاك. وتشتمل هذه الاستراتيجيات، من بين أمور أخرى، على تحليلات لسلاسل القيمة وتعزيز المنشآت المنظمة في مجموعات، من منظور العمالة المستدامة، بشأن التفاعلات ما بين المنتجين والموردين والمشترين العالميين والمستهلكين المحليين.

[17] أرتورو تولنتينو: *إدارة الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة* (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٥).

[18] كلاوس نورث: *إدارة العمل البيئية: مقدمة* (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٢).

الإطار ٣
المجموعات الإندونيسية لأثاث الخشب: استجابات جماعية محلية لتحديات العولمة

يعتبر أثاث الخشب صناعة تقليدية وحيوية في جافا المركزية، إندونيسيا، حيث يشكل على الأغلب ٣٠ في المائة من إيرادات التصدير. وتشكل ٢٠٠٠ شركة - وعمالها الذين يصل عددهم إلى ٠٠٠ ٨٠ عامل - والتي تتجمع حول بلدتي جيبارا وسمارانك جزءاً من سلسلة قيمة عالمية تربط ما بين غابات إندونيسيا ومعارض كاليفورنيا وهولندا واليابان. وتواجه هذه الصناعة حالياً تحديين رئيسيين: انخفاض في توريد خشب الساج الجيد، نظراً لقطع الأخشاب غير الشرعي، والمنافسة المكثفة الجديدة من قبل المنتجين بتكاليف متدنية.

وقد كانت منظمة العمل الدولية تعمل مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين للاتفاق على استراتيجية متماسكة للهيكلة بطريقة جماعية توفق بين رفع مستوى القدرة التنافسية من ناحية والمستلزمات الطارئة من ناحية أخرى لتعزيز قدرة هذه الصناعة على توليد العمالة.

المصدر: *رفع مستوى صناعة أثاث الخشب في جافا الوسطى: منهج سلسلة قيمة*، المكتب الإقليمي الفرعي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، مانيلا، ٢٠٠٥.

- *استثمار كثيف العمالة في الهيكل الأساسي* لحماية ظروف المعيشة وتحسينها من خلال إقامة وصيانة هيكل أساسي لإنتاجية واستدامة أعلى للموارد الطبيعية، وذلك من خلال أمور من بينها التحريج والري وحفظ التربة. ويمكن - من خلال استخدام المناهج المرتكزة على اليد العاملة في الهيكل الأساسي - تطوير المهارات المحلية وتنظيم المتعاقدين الصغار وتخفيض المتطلبات من الاستيراد وتسهيل الصيانة. وتتسم التكنولوجيات كثيفة العمالة لتطوير الهياكل الأساسية، سواء طبقت على تحسين مستوى الأحياء الفقيرة ونظم شبكات مصارف المياه في المناطق الحضرية أم على الري، أم على طرق المواصلات الفرعية أم إعادة التحريج في المناطق الريفية، تتسم بملاءمتها للبيئة وتتيح الفرصة لاستحداث الوظائف وحماية البيئة بطريقة تتسم بالتعزيز المتبادل[19].

الإطار ٤
إدارة الاحراج المستدامة من قبل رابطات المزارعين، مالي

طور مشروع تدعمه منظمة العمل الدولية في كيتا، مالي، نموذجاً للإدارة المستدامة للموارد الحرجية من قبل المجتمعات المحلية للمزارعين ورابطاتهم. ويتصدى هذا المشروع لتهديد تقهقر الأحراج المحيطة عن طريق العمل بنموذج إداري قائم على قدر أكبر من المشاركة، ويدار من قبل المجتمع المحلي، مع التركيز على العمالة. وقد عزز هذا المشروع قدرات رابطات المزارعين والرابطات النسائية على تخطيط أنشطتها وتنظيمها والتفاوض بشأن مصالحها مع الكيانات العامة والخاصة (خدمة الاحراج الحكومية ومجالس المقاطعة الريفية).

ونتيجة لذلك، تمت إدارة ١٠٠٠٠٠ هكتار من الأحراج وأدخلت عليها التحسينات من خلال اتفاقات تعاقدية بين المنظمات القروية وإدارة الأحراج. ويقدم هذا الاستخدام الابتكاري والمستدام للموارد الحرجية ٧٠ في المائة من مستلزمات الطاقة لناحية كيتا. وبشكل إجمالي، استحدثت ٨٠٠ وظيفة دائمة في مجال تحسين الأحراج وإيجاد قطع أرض حرجية وأنشيء ٩٥ سوقاً ريفياً للتجارة بخشب الوقود وشكلت رابطات نسائية في هذا الميدان. وبالتالي ووفق على هذا النموذج على الصعيد الوطني، وهو بمثابة أساس لإعادة تحديد التشريع الوطني للأحراج في بيئة لا مركزية.

- مناهج *التخطيط القائمة على المشاركة على الصعيد المحلي* للتنمية المستدامة: تطبق نهج التخطيط الشاملة التي تحتوي على أفكار وموارد لجميع أصحاب المصلحة المحليين من أجل تنمية المجتمعات المحلية والأقاليم اقتصادياً واجتماعياً من قبل جمهرة من برامج منظمة العمل الدولية لتعزيز العمالة. والموضوع المحوري هو تعزيز الحوار الاجتماعي على الصعيد المحلي والذي يرمي إلى تمكين أصحاب المصلحة من إدارة تنميتهم الخاصة بهم بطريقة مستدامة. وتعين منهجية للتخطيط المتكامل لتيسير الوصول إلى المناطق الريفية الناس على وضع الأولويات، وتوجه التحسينات التي تدخل على الهياكل والخدمات الأساسية المحلية، حيث تستخدم في الكثير من الأحيان مجموعات المجتمع المحلي والمتعاقدون المحليون في بناء وصيانة الهياكل الأساسية المستدامة. ويستخدم برنامج التدريب من أجل العمالة الريفية والتمكين وبرنامج التنمية الاقتصادية المحلية مناهج مثيلة، مع التركيز على رفع مستوى المهارات وروح المقاولة من أجل تنمية مجتمعية مستدامة.

[19] *المدن تعمل: تعزيز العمالة والإدماج الاجتماعي في المستوطنات الحضرية في البلدان النامية*. ورقة معلومات أساسية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "اسطنبول +٥"، ٦-٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠١.

الإطار ٥
التخطيط المتكامل لتيسير الوصول إلى المناطق الريفية

يقوم التخطيط المتكامل لتيسير الوصول إلى المناطق الريفية على المفهوم القاضي بأنه، إذا ما أريد لبرامج تيسير الوصول إلى المناطق الريفية والنقل أن تكون ملبية للاحتياجات اليومية للمجتمعات الريفية، فإن عزلة المناطق الريفية تحتاج إلى استجابة أكثر شمولاً من مجرد توفير الهياكل الأساسية. ويربط التخطيط المتكامل لتيسير الوصول إلى المناطق الريفية النقل والتدخلات المتعلقة بتيسير الوصول بالحد من الفقر. ويطبق نهجاً كمياً ونوعياً لتوثيق أنماط النقل الريفي مركزاً على عبء النقل الذي يقع على كاهل النساء والفتيات الصغار. وقد أصبح هذا النهج ذا أثر كبير على ممارسات وسياسات النقل في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا، وتُطبق مبادئه في عدة برامج دولية تضطلع بها وكالات كالبنك الدولي، وكذلك في البرامج الوطنية.

- *استراتيجيات العمالة الخاصة بالقطاعات* وتقديم الدعم للمزيد من الحماية والإدارة المستدامتين للموارد من خلال تعزيز:

  - الممارسات *الزراعية* التي من شأنها إتاحة فرص العمالة الكافية والأمن الغذائي وظروف العمل الصحية، مع القضاء على العمل الجبري والعبودية وعمل الأطفال. وقد عقد اجتماع ثلاثي لمنظمة العمل الدولية لمناقشة الطرق التي تعزز بها الزراعة المستدامة في عام ٢٠٠٠[20] حيث أوصى بعناصر رئيسية للسياسات الحكومية والشركاء الاجتماعيين ومنظمة العمل الدولية في إطار العولمة؛

  - مدونات وطنية وبرامج عمل في ممارسات *الحراجة* مصممة لتحسين ظروف العمل والسلامة والصحة والحماية البيئية؛

  - الحقوق وظروف العمل والتدريب في *المناجم* الصغيرة؛

  - برامج عمل أقاليمية لتعزيز التنمية المستدامة لقطاع *البناء* المحلي وتحسين ظروف العمل فيه؛

  - ظروف عمل محسنة وساعات عمل مأمونة على متن السفن لحماية البيئة البحرية. وقد اشتملت المراجعة المشتركة بين منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للوثيقة الخاصة بالتوجيهات المتعلقة بالتدريب وإعطاء الشهادات لصيادي الأسماك على مدونة ممارسات مصائد الأسماك المستدامة.

الإطار ٦
تحسين تقديم الخدمات من خلال الشراء من المنشآت الصغيرة المحلية

تلهم النتائج الجيدة لامتياز جمع النفايات في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، العديد من البلديات في أجزاء أخرى من تنزانيا، وكذلك في أوغندا وكينيا وإثيوبيا لتبني منهج مماثل. ويعين برنامج لمنظمة العمل الدولية مدته ثلاث سنوات، ممول من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، السلطات المحلية على إقامة نظم شراء تشتمل على ممولين محليين للخدمات متمركزين في المجتمع المحلي في مجال النفايات والإصحاح ومياه الشرب الخ. وقد أثبت ذلك توفر الإمكانيات لتحسين سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية للسكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة ولاستحداث فرص عمل جديدة للفقراء.

المصدر: *الخروج من الفقر*، ورقة عمل رقم ٧٤، البرنامج المركزي الدولي بشأن تعزيز العمالة من خلال تنمية المنشآت الصغيرة، ٢٠٠٥.

- *التنمية التعاونية من أجل* سبل العيش المستدامة: وهو مجال من المجالات التي تعمل فيها منظمة العمل الدولية منذ سنوات عديدة. وتشمل الفلسفة الأساسية للتعاونيات وممارستها، كما تنص على ذلك توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣، مفهوم التنمية المستدامة. وتعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي وقعت معها مذكرة تفاهم في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

[20] *الانتقال إلى التنمية الزراعية المستدامة من خلال تحديث الزراعة والعمالة في الاقتصاد المعولم*، جنيف، ١٨-٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠

الإطار ٧
الإدارة التعاونية للموارد الطبيعية والحماية البيئية

عاد برنامج الدعم التنظيمي والتعاوني للمبادرات الشعبية، الذي نفذ في ستة بلدان واقعة في جنوب الصحراء، بالنفع على أكثر من ٨٥٠٠٠ امرأة ورجل أعضاء في زهاء ٢٠٠٠ منظمة من المنظمات الشعبية. فقد دعم هذا البرنامج أسواق القطن ذاتية الإدارة والمصارف الخضراء ومخططات الري القروية. وقد عزز البرنامج لجان إدارة الموارد الطبيعية، ولا سيما في الأماكن التي كان يهدد حتّ التربة فيها سبل عيش الفقراء الريفيين. وتشكل التعاونيات في البلدان الأخرى وسيلة لإدارة وتوسيع نطاق الخدمات، كالكهرباء، لتشمل الأجزاء النائية من القطر، كما هو الحال في المناطق الريفية في بنغلاديش، أو توفير مياه الشرب للأسر في المستوطنات الحضرية المتنامية، كما هو الحال في سنتا كروس في بوليفيا.

المصدر: *المجتمعات الريفية تحرز تقدماً كبيراً في الساحل*، فرع التعاونيات لمنظمة العمل الدولية (دون تاريخ)، *إحداث التغيير: الحلول التعاونية للفقر العالمي*، الكلية التعاونية، المملكة المتحدة، ٢٠٠٥.

٢٦. وتبين هذه البرامج المختلفة بعض القضايا الأساسية المشمولة في إدماج التنمية المستدامة في تعزيز استراتيجيات العمالة وتنمية المنشآت، وترسم بعض المناهج العملية من أجل إحراز أثر فعلي. ويمكن أن يكون استحداث العمالة والاستدامة البيئية، اللذان كثيراً ما ينظر إليهما على أنهما هدفان متنافسان أو هدفان يستثني أحدهما الآخر، متوائمين في كثير من الأحيان، بل يدعمان الاستدامة البيئية. فقد لا يؤدي استحداث العمالة دون بعد بيئي إلى إحداث تدهور بيئي فحسب، وإنما يقوض أيضاً الاستدامة الأساسية لاستحداث العمالة، مما يستتبع خسارة في الإنتاجية وسبل العيش ويولد ظروف عمل خطرة ومتدنية النوعية.

٢٧. لقد أدت مشاركة الشركاء الاجتماعيين إلى نتائج حسنة. وتشكل القوة التي يمكن أن تعود بها منظمة العمل الدولية على هذه القضية من خلال اللجوء إلى خبرات ومعارف الشركاء الاجتماعيين إسهاماً جوهرياً يمكن تحقيقه. ويمكن أن تشتمل مشاركة الشركاء الاجتماعيين في الأنشطة المقبلة على التفاوض بشأن مشاكل معقدة والانتقال باتجاه استدامة أكبر من خلال الحوار الاجتماعي.

٢٨. ولا بد من التركيز على أهمية التنمية الشاملة من خلال الملكية ومشاركة المنتفعين في وضع الأولويات ووضع وتحقيق استراتيجيات تعزيز العمالة والتركيز على الحماية البيئية ورفع مستواها. وتكون المشاركة والملكية بدورهما مشروطتين بإطار مؤسسي وتنظيمي يمثل ويحمي مصالح وحقوق المتأثرين بهما. لا بل وإن هذا الأمر يتصل بدرجة أكبر بالنساء اللواتي لا يكون لديهن في الكثير من الأحوال إمكانيات مماثلة للوصول إلى المؤسسات أو مواجهة الحواجز الثقافية والقانونية لتملك الموارد وإدارتها. وتمثل أوضاع من هذا القبيل فرصة سانحة لوسائل ونهج منظمة العمل الدولية التي تبنى بها القدرات وتعزز بها المنظمات من أجل مساعدة الذين يمرون بمثل هذه الأوضاع السيئة للعثور على مسارات بديلة للحصول على قدر أكبر من سبل العيش المستدامة.

رابعاً - الانعكاسات المحتملة بالنسبة لمنظمة العمل الدولية

٢٩. بما أن المكتب يضطلع بتخطيطه الاستراتيجي على المدى المتوسط، فإنه يتعين عليه انتهاز الفرصة لتجميع آثار المبادرات المختلفة الموصوفة في هذه الورقة والوصول بها إلى أقصى حد ممكن من التأثير. وتشكل التنمية المستدامة واحداً من المجالات التي يتعين على المكتب أن يكون فيها على أهبة الاستعداد للاستجابة للطلب المتزايد على القدرات في مجال الأنشطة التشغيلية والتوعية ووضع السياسات على جميع المستويات. ولا بد من القيام بكل ذلك بموارد محدودة وبتعاون أكبر بين جميع القطاعات وإدماج الأنشطة القائمة.

٣٠. وإذ إن الحوار الاجتماعي هو الذي يبني الملكية، وأن الملكية هي أمر أساسي للتنمية المستدامة، فإن هناك فرصاً متاحة لاستخدام هذا المجال الذي تتمتع فيه منظمة العمل الدولية بفائدة مقارنة استخداماً أفضل، كما يتبين ذلك من المشروع القائم في مالي.

٣١. كما أنه من المهم أيضاً أن يكون المكتب مُعّداً لتوعية الهيئات المكونة للمنظمة وإسداء النصح لها بشأن المجالات التي تتقاسمها الاستدامة البيئية وقضايا العمل. ويمكن أن تسهم المشاركة الانتقائية مع الوكالات الأخرى في ضمان بعد موجه للعمالة في أعمال هذه المنظمات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويمثل التعاون

القائم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سوابق جيدة لمثل هذه الروابط. وتشتمل المجالات التي قد تود منظمة العمل الدولية المساهمة فيها على برنامج العمل الجاري التنفيذ الذي شرعت فيه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن البيئة والعمالة[21] وأعمال لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها البرمجية الحالية بشأن التصنيع[22] والتغير المناخي.

٣٢. وبدلاً من معالجة هذا العنصر من برنامج العمالة العالمي كعنصر منفصل أو قائم بذاته، يمكن أن تكون التنمية المستدامة مشتركة بين القطاعات وتركز على الاستدامة والجودة ومستقبل العمل.

٣٣. وبالنظر إلى الأهمية المتنامية للتنمية المستدامة بالنسبة للعمل اللائق والمنتج، والآثار التي تنشأ عن ذلك بالنسبة لوضع برنامج العمالة العالمي موضع التنفيذ، وكيف يمكن إدماج ذلك على خير وجه في إطار البرامج القطرية للعمل اللائق، فإنه يمكن للمكتب أن يحدد عدداً محدوداً من مجالات العمل الاستراتيجية التي تربط بين وضع السياسة والأنشطة التشغيلية بشأن استدامة العمالة.

٣٤. وفي ضوء ما سبق، قد ترغب لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية في التوصية بأن يطلب مجلس الإدارة إلى المكتب تحديد المجالات التي يمكن جعل استراتيجيات العمالة واستراتيجيات التنمية المستدامة فيها معززة لبعضها البعض، مع الإشارة إلى مشاريع وقطاعات محددة. ويمكن لمثل هذه المساعي أن تشمل:

(أ) وضع منهجيات ونُهج، كتقييمات آثار النتائج المتكاملة لخطط وبرامج الاستثمار على البنية والعمالة. ويمكن أن تشتمل وسائل من هذا القبيل على طرق لتعزيز الحوار الاجتماعي من أجل الوصول إلى آثار متكاملة على العمالة والبيئة؛

(ب) صياغة البرامج التشغيلية اللازمة لدعم استراتيجيات التنمية المستدامة التي من شأنها استحداث الوظائف إما على الصعيد الوطني أو القطاعي، والتي تشارك فيها الهيئات المكونة للمنظمة والشركاء الاجتماعيون.

جنيف، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ٣٤.

[21] سيضطلع برنامج عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن البيئة والعمالة – في مسعى لفهم التعاضد ما بين السياسة البيئية والسياسات التي ترمي إلى الحد من البطالة – بتحليل يركز فيه بشكل خاص على آثار السياسات البيئية على العمالة على الصعيد الاقتصادي بكامله بشكل عام وآثار سياسات التغير المناخي عليها بشكل خاص. والأهداف الرئيسية هي:
- تحديث المعلومات بشأن العمالة في القطاعات ذات الصلة من الناحية البيئية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- دراسة إسهام المبادرات المحلية المتعلقة بالبيئة في التنمية المستدامة من خلال تأثيرها على العمالة؛
- بحث آثار السياسات البيئية على العمالة على صعيد الاقتصاد بكامله بصورة أكثر تعمقاً؛
- تقييم الأثر المحتمل لسياسات التغير المناخي بشكل خاص على العمالة.

[22] سيعاد بذلك فحص مساهمة منظمة العمل الدولية في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الصناعة والتنمية المستدامة من جديد مع التركيز على دور الصناعة في التنمية الاجتماعية والعمالة (أنظر اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية، E/CN.17/1998/4، الفصل الثالث.: الصناعة والتنمية الاجتماعية).

المرفق

صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة

- اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤، (رقم ١٢٢) وتوصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤،(رقم ١٦٩)
- اتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢) والتوصية المصاحبة لها، ٢٠٠٤ (رقم ١٩٤)
- اتفاقية بيئة العمل (تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات، ١٩٧٧ (رقم ١٤٨) والتوصية المصاحبة لها، ١٩٧٧ (رقم ١٥٦)
- اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)
- اتفاقية الحرير الصخري (الأسبستوس)، ١٩٨٦ (رقم ١٦٢)، والتوصية المصاحبة لها، ١٩٨٦ (رقم ١٧٢)
- اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)
- اتفاقية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٠) والتوصية المصاحبة لها، ١٩٩٠ (رقم ١٧٧)
- اتفاقية منع الحوادث الصناعية الكبرى، ١٩٩٣ (رقم ١٧٤)
- اتفاقية السلامة والصحة في المناجم، ١٩٩٥ (رقم ١٧٦)
- توصية خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١٩٩٨ (رقم ١٨٩)
- اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤)
- المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن تكسير السفن المتعلقة، مثلاً، بتكرير الأسبستوس (الحرير الصخري)، ٢٠٠٤
- مدونة ممارسة منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة في أعمال الحراجة
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.